وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون الخاص

دروس عبر الخط مادة القانون الدستوري اعمال موجهة

ألقيت على طلبة السنة الاولى من التعليم القاعدي

السنة الجامعية: 2024 – 2025

من إعداد الدكتور: فخر الدين ميهوبي

أستاذ محاضر أ

الفئة المستهدفة :تستهدف هذه المادة طلبة **السنة الأولى في تخصص الحقوق**، حيث تُعد مدخلاً أساسياً لفهم الأسس النظرية والعملية للقانون الدستوري.

أهداف المادة:

.1فهم أشكال الحكومات والأنظمة السياسية

- تحليل خصائص وصور الديمقراطية .
- دراسة الأنظمة السياسية الرئيسية : (البرلماني، الرئاسي، الشبه رئاسي، المجلسي) .

.2إدراك مبادئ القانون الدستوري الأساسية

- شرح مبدأ الفصل بين السلطات وأهميته في تحقيق التوازن السياسي .
- تحليل آليات اسناد السلطة في الأنظمة الديمقراطية (مثل الانتخاب) .

.3دراسة دور الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية

- تحديد طرق اعتماد الأحزاب السياسية وتأثيرها على الحياة الدستورية .
- مقارنة نظام الاقتراع في الجزائر مع النماذج الأخرى .

.4تحليل التطور الدستوري والسياسي للجزائر

- فهم التحول من النظام الأحادي إلى التعددية الحزبية في الجزائر .
- تقييم تأثير هذا التحول على البنية الدستورية والممارسة السياسية .

.5تعزيز القدرة على البحث العلمي

- استخدام المراجع المتخصصة
- تطوير مهارات تحليل النصوص الدستورية والمقارنة بين الأنظمة .

المكتسبات القبلية يفترض أن يكون الطالب قد اكتسب سابقاً :

-معرفة عامة بمبادئ العلوم القانونية (من خلال مدخل إلى العلوم القانونية) .

-فهم أساسي لمفاهيم الدولة والسيادة (من خلال مواد مثل النظرية العامة للدولة) .

-إلمام بسياق تاريخي أو سياسي يساعده في ربط النظريات بالتطبيقات العملية .

محتويات المادة

البحوث

1- الحكومة وأشكالها

2- الديمقراطية خصائصها وصورها

3- مبدأ الفصل بين السلطات

4- النظام البرلماني

5- النظام الرئاسي

6- النظام الشبه رئاسي

7- النظام المجلسي

8- أنماط الاقتراع وتطبيقاتها في الجزائر

9- الأحزاب السياسية وطرق اعتمادها

10- النظام السياسي الجزائري

قائمة المراجع المعتمدة في مقياس القانون الدستوري:

1 – الأمين شريط، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة**، ط 05، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

2 – السعيد بوشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، ج 01، ج 02، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

3 – سليمان الطماوي، **النظم السياسية والقانون الدستوري: دراسة مقارنة**، القاهرة: دار الفكر العربي، د د ن.

4 – عبد الله بوقفة، **القانون الدستوري: تاريخ ودساتير الجمهورية الجزائرية**، الجزائر: دار الهدى، 2008.

5 – فوزي أوصديق، **الوافي في شرح القانون الدستوري الجزائري**، ج 01، ج 02، ج 03، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

6 – ماجد راغب الحلو، **القانون الدستوري**، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 1994.

7 – مولود ديدان، **مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية**، الجزائر: دار النجاح للكتاب، 2005.

8 – ناصر لباد، **دساتير ومواثيق سياسية**، مخبر الدراسات القانونية، جامعة سطيف.

9 – موريس ديفرجيه، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري والأنظمة السياسية الكبرى**، ترجمة: جورج سعد، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992.

10 – نعمان أحمد الخطيب، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1999.
11 – محمد كاظم المشهداني، **القانون الدستوري: الدولة، الحكومة، الدستور**، الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، 2011.
12 – محمد رضا بن حماد، **المبادئ الأساسية للقانون الدستوري والأنظمة السياسية**، ط 02، تونس، 2010.
13 – جابر جاد نصار، **الوسيط في القانون الدستوري**، القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 2007.
14 – سامي جمال الدين، **القانون الدستوري والشرعية الدستوري على ضوء قضاء المحكمة الدستورية العليا**، ط 02، الإسكندرية: منشأة المعارف للنشر والتوزيع، 2005.
15 - طعيمة الجرف، **القانون الدستوري ومبادئ النظام الدستوري في الجمهورية العربية المتحدة**، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، د س ن.
16 - رمزي الشاعر، **النظرية العامة للقانون الدستوري**، القاهرة: دار النهضة العربية، ط 03، 1983.
17 - علي يوسف الشكري، **مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية**، عمان: ايتراك للطباعة والنشر، 2004.
18 - ثروت بدوي، **القانون الدستوري، الأنظمة الدستورية في مصر**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1996.
19 - حسني بوديار، **الوجيز في القانون الدستوري**، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003.
20 - أحمد فتحي سرور، **الحماية الدستورية للحقوق والحريات**، ط 02، القاهرة دار الشروق، 2005.
21- حمدي عطية مصطفى عامر، **الوسيط في القانون الدستوري**، القاهرة: دار الوفاء، 2017

1- الحكومة وأشكالها

تُعد دراسة مفهوم الحكومة وأشكالها من الموضوعات المركزية في فقه النظم السياسية والقانون الدستوري، لما لها من ارتباط وثيق بكيفية تنظيم السلطة في الدولة، وتوزيع الاختصاصات بين المؤسسات، وتحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم. ومن خلال هذا البحث، سنسعى إلى تقديم دراسة تحليلية مقارنة لمفهوم الحكومة وتعدد دلالاته، ثم تصنيف أشكال الحكومات وفق معايير مختلفة تتصل بموقع السلطة ومصدرها وطريقة ممارستها.

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي والمنهج المقارن، من خلال تحليل النصوص الدستورية، واستعراض آراء فقهاء القانون، بهدف التوصل إلى تحديد دقيق لمفهوم الحكومة وتمييز أشكالها.

المبحث الأول: تعريف الحكومة وتعدد دلالاتها

المطلب الأول: الحكومة كجهاز تنفيذي

يُستخدم مصطلح "الحكومة" في الفقه السياسي والدستوري للإشارة إلى الجهاز التنفيذي للدولة، ويختلف المعنى باختلاف النظام السياسي المعتمد. ففي النظم البرلمانية يُقصد بها "الوزارة"، أي الهيئة التنفيذية المسؤولة أمام البرلمان، بينما في النظم الرئاسية فإن "الحكومة" تشمل رئيس الدولة وأعضاء الجهاز التنفيذي كافة، دون أن تكون مسؤولة أمام الهيئة التشريعية.

وقد جاء في بعض الدساتير أن الحكومة هي الهيئة التنفيذية العليا في الدولة، وهو ما يعكس توسعًا في مدلول المصطلح ليشمل كل من يضطلع بالوظيفة التنفيذية في الدولة .[1]

المطلب الثاني: الحكومة كنظام حكم

إلى جانب المعنى التنفيذي، يُستعمل مصطلح الحكومة للدلالة على نظام الحكم القائم، أي الكيفية التي تُمارَس بها السلطة السياسية، سواء في ظل ملكية أو جمهورية، استبداد أو ديمقراطية. ويعكس هذا المعنى البُعد المؤسساتي للحكم، حيث تُمثّل الحكومة مجمل السلطات الثلاث داخل الدولة (التشريعية، التنفيذية، القضائية) من حيث التنظيم والصلاحيات .[2]

كما أن بعض الدساتير القديمة كانت تستخدم تعبير "حكومتها ملكية" للإشارة إلى طبيعة النظام السياسي برمته، لا إلى الجهاز التنفيذي فقط .[3]

المبحث الثاني: تصنيف أشكال الحكومة

المطلب الأول: من حيث الخضوع للقانون

تنقسم الحكومات وفق معيار الخضوع للقانون إلى حكومات استبدادية وحكومات قانونية.

الحكومة الاستبدادية هي التي لا تلتزم بأي قيود قانونية، حيث تنفرد السلطة التنفيذية بالحكم دون رقابة دستورية أو شعبية .[4]

الحكومة القانونية هي التي تخضع للقانون، سواء في شكلها المطلق حيث تُمارَس السلطة في إطار قانوني شكلي، أو في شكلها المقيد، حيث تخضع السلطة لرقابة فعلية من قِبل مؤسسات دستورية أخرى .[5]

المطلب الثاني: من حيث طبيعة الرئيس الأعلى للدولة

يمكن التمييز بين الحكومة الملكية، حيث يتولى الحكم شخص يُنصَّب بالوراثة مدى الحياة، والحكومة الجمهورية، حيث يتم انتخاب رئيس الدولة لفترة محددة.

في الملكية، يُعد الملك مصدرًا للسلطات، بينما في الجمهورية تُستمد السلطة من الإرادة الشعبية. ولكل منهما تطبيقاته المتعددة في الدول المعاصرة، سواء في إطار أنظمة رئاسية أو شبه رئاسية.[6]

المطلب الثالث: من حيث مصدر السيادة

تصنَّف الحكومات أيضًا حسب مصدر السيادة إلى:

حكومة الفرد، حيث تتركز السلطة بيد شخص واحد، وغالبًا ما تكون مرتبطة بالنظم الملكية المطلقة أو الديكتاتوريات الشخصية.

حكومة القلة، حيث تُمارَس السلطة من قِبل فئة محدودة، قد تكون من النخبة الأرستقراطية أو من الطبقة الاقتصادية أو العسكرية، كما في حكومات الأوليغارشية أو العسكرية .[7]

الحكومة الديمقراطية، حيث تُستمد السيادة من الشعب، وتمارس من خلال أساليب مباشرة أو غير مباشرة، ما يجعلها أكثر شرعية من الناحية السياسية والدستورية .[8]

الاستنتاجات

1. يتسم مصطلح الحكومة بتعدد دلالاته، مما يعكس غناه المفاهيمي بين البعد التنفيذي والبعد النظمي.
2. تتعدد أشكال الحكومة حسب معايير الخضوع للقانون، طبيعة الرئيس الأعلى، ومصدر السيادة.
3. تمثل الحكومة القانونية المقيدة نموذجًا لممارسة السلطة في إطار من الرقابة والتوازن، بينما تُجسد الحكومة الاستبدادية نموذجًا لتغوّل السلطة وغياب المشروعية.

الأسئلة التقييمية

1. ما الفرق بين الحكومة كجهاز تنفيذي والحكومة كنظام حكم؟
2. كيف يؤثر شكل الحكومة على العلاقة بين السلطات داخل الدولة؟
3. ما أوجه التشابه والاختلاف بين الحكومة القانونية المطلقة والحكومة القانونية المقيدة؟

4.إلى أي مدى يمكن القول إن النظام الجمهوري أكثر ديمقراطية من النظام الملكي؟

5.هل تعني الحكومة الاستبدادية بالضرورة غياب القانون؟ وضّح بمثال.

6.ما هي معايير تصنيف الحكومات من حيث مصدر السيادة؟ وكيف تختلف حكومة الفرد عن حكومة القلة؟

7.في رأيك، هل يمكن الجمع بين الحكومة الديمقراطية والحكومة الملكية؟ استدل بأمثلة واقعية.

---

[1] نعمان أحمد الخطيب، ***الوسيط في النظم السياسية***، ص 197.

[2] نعمان أحمد الخطيب، ***المرجع نفسه***، ص 198.

[3] دستور مصر 1923، المادة الأولى.

[4] إبراهيم عبد العزيز شيحا، ***النظم السياسية***، ص 242.

[5] إبراهيم عبد العزيز شيحا، ***المرجع نفسه***، ص 243

[6] زهير شكر، ***الوسيط في القانون الدستوري***، ص 220.

[7] دويب حسين صابر، ***الوجيز في الأنظمة السياسية***، ص 126.

[8] محمد رفعت عبد الوهاب، ***الأنظمة السياسية***، ص 201.